مركز حمورابي

ثنائية تنويع الاقتصاد وتنويع الطاقة:
خيار العراق الوحيد في ظل التقلبات الكبرى

ثنائية تنويع الاقتصاد وتنويع الطاقة: خيار العراق الوحيد في ظل التقلبات الكبرى

ا د سعد السعيدي

مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

16 أيلول 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز جمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لايجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز
ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً, وليس من الضروري أن تمثل
المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما
تمثل وجهة نظر الباحث

لا شك ان الاقتصاد هو القاطرة التي تسحب خلفها سائر القطاعات والميادين الاخرى منها ميدان التأثير السياسي ومتانة الامن والرفاهية والاستقرار الاجتماعي وتكامل البنى التحتية وغيرها , بمعنى ان الاقتصاد القوي والمتقدم ينتج لنا تأثير سياسي وتقدم في مجال تحقيق الامن العام بما فيه الامن الانساني ورفاهية اجتماعية , انه باختصار ماكنة للنمو والازدهار والاستقرار والرخاء والتأثير .

والاقتصاد هو العلم الذي يهتم بالموارد النادرة وكيفية توظيفها التوظيف الامثل في العملية الانتاجية عبر عملية انتاج وتوزيع السلع والخدمات , فالاقتصاد اذا بهذا المعنى يدرس متغيرات الظواهر الاقتصادية ويقدم الحلول المتعلقة بمعالجة مشاكلها.

وفي الوقت الذي تكون فيه وظيفة الاقتصاد هي طرح القضايا والمشاكل والخيارات الكفيلة بمعالجتها فأن السياسة هي التي تحسمها او على الاقل تحسم الخيارات الاقتصادية لان السياسة في الحقيقة ماهي الا اقتصاد مكثف, اما النظام الاقتصادي فهو عبارة عن مجموعة الاحكام والقوانين التي تتدخل في مشاكل الحياة الاقتصادية تدخلا مباشرا وعمليا

ومن هنا نشأت العلاقة التداخلية المؤسسية بين النظام الاقتصادي الذي هو عبارة عن مجموعة الاحكام والقوانين التي تتدخل في مشاكل الحياة الاقتصادية تدخلا مباشرا وعمليا , وبين النظام السياسي الذي هو عبارة عن نظام اجتماعي يؤدي ادوار ووظائف متعددة استنادا الى سلطة مخولة يستند اليها , منها ادارة موارد المجتمع, وتحقيق الامن , والحفاظ على المصالح العامة.

لذلك يمكن القول ان النظام السياسي في اي دولة هو الذي يضع الحدود ويرسم الهياكل الاقتصادية ويعين اهدافها وهذا يعني ان الكثير من مؤسسات الدولة ووظائفها المحورية تكرس لوضع الخطط والقوانين والجهود الاجرائية المتعلقة بالاقتصاد , فالنهج السياسي لأي دولة هو المحرك الرئيس في تحديد نجاح او فشل الاقتصاد في الدولة .

وبنفس الوقت فأن حيوية النظام السياسي والياته المتعلقة بالأداء والاستجابة الايجابية لمتطلبات بيئته الداخلية والخارجية تتعلق بشكل مباشر بالمتغيرات الاقتصادية وطبيعة انجازه الاقتصادي التنموي فالدول عادة تتحرك سياسيا على قدر سلامة جسدها الاقتصادي.

ومن هذا الجدل وانطلاقا من جهود المفكرين الاقتصاديين الذين اسهموا في وضع الاطر النظرية ووجهات النظر والآراء المذهبية في قضايا ومتغيرات الاقتصاد لتحديد ارضية مشتركة يقوم عليها منهج الاقتصاد وطبيعة تفسيره للظواهر الاجتماعية ومنها الظاهرة السياسية وعلاقتها بمتغيراته الاساسية نشأت النظرية الاقتصادية التي تشير الى القواعد والادوات المستخدمة لتحليل السلوك الاقتصادي الخاضع للملاحظة والتفسير والتحليل والتنبؤ وتعود افتراضاتها الاساسية الى السلوك الانساني .

والدولة صارت منذ قرون خلت تعبر عن نظام سياسي ونظام اقتصادي بطريقة متزامنة وتكاملية هادفة حيث وصفت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية بأنها قديمة ومتجددة باستمرار , فهي علاقة حتمية منذ تأسيس الدول القومية نمت وتصاعدت اهميتها عموديا وافقيا خلال مراحل التاريخ السياسي الحديث والمعاصر مرورا بكل تفاصيل تقلبات عوامل الصراع والتعاون , والحروب الكبرى , والمعاهدات الدولية ,والتنظيم الدولي ,ومؤسسات النظام الدولي السياسي والاقتصادي, وتطورات الحرب الباردة وما بعدها , وصولا الى الوقت الحاضر الذي لا تملك فيه الدول وأليات ادارتها الا الاستمرار بمسيرة الربط الوثيق بين متغيرات سياستها واقتصادها بطريقة تخادميه حتمية.

غير ان التطورات المستمرة لعوامل السياسة والجغرافيا والاقتصاد والتكنولوجيا والجوانب العسكرية والثقافية وغيرها افضت بطبيعة الحال الى اعادة ترتيب موضوعية فرضتها عوامل القوة الجديدة الناتجة عن تفاعل متغيرات النظام الدولي وتحولاته ودور عناصر القوة فيه .

ومن نتائج هذا الحراك تزايد اهمية التركيز على السياسات الدنيا ومنها متغيرات الاقتصاد والثقافة والبيئة بشكل لافت باعتبارها عناصر بالغة الاهمية في التأثير في مجال العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول حيث ساد في هذه المرحلة ولا يزال نمط جديد من الصراع والتعاون الدولي اساسة القوة والنفوذ في مجال الاقتصاد في اطار ما يعرف بالجيواقتصادية , والتي افضت بطبيعة الحال الى تكثيف وتيرة التداخل بين المتغيرات والظواهر الاقتصادية والسياسية مع تداخل الابعاد الداخلية والخارجية.

ما نريد ان نقوله هو ان الاقتصاد ومتغيراته الاساسية بات اليوم يمثل محور النقاش على المستويين الدولي والوطني المتعلق بكيفية الاستحواذ على عناصر القوة من جهة , وتحول الاقتصاد الى محور اهتمام الحكومات نظرا لدوره في حياة مجتمع الدولة ودوره في تمكين الحكومة من اداء مهامها الاساسية لا سيما تلك المتعلقة بالقدرة على الانفاق العام من جهة اخرى .

وعليه فأن نوعية الاقتصاد وحجمه وقوته وتماسكه ورصانة مؤشراته الاساسية ومستوى تطوره كلها اهداف تسعى الدول على مختلف توجهات حكوماتها الى تحقيق نسب معقوله منها , والعراق ليس استثناء من هذه الدول حيث من الثابت ان قوة الدولة العراقية وتحقيق امنها الوطني والارتقاء بمكانتها الاقليمية والدولية وزيادة نسبة قدرتها على التأثير كلها امور تعتمد على قوة اقتصادها .

ومن بين اهم معايير الاقتصاد القوي المستقر والمتقدم هو تحقيق قدر معقول من التنوع في كل شيء تقريبا : تنوع في الانتاج , تنوع في الاسواق التي يستورد منها , تنوع في التصدير , تنوع في الشراكات الاقتصادية , وكذلك تنوع في الطاقة والتي سنناقشها لاحقا .

ففي عالم اليوم وفي ظل تسارع تحولات الاقتصاد و النظام الاقتصادي الدولي وسيادة منطق التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في ادارة العمليات الاقتصادية لم يعد هناك مكانا للاقتصادات الجامدة والاحادية الجانب التي تمتاز بتوظيف وسائل وادوات تقليدية في الانتاج والتصدير والاستيراد او في ادارة قطاعات الاقتصاد بشكل عام , وهذا ما يجب ان يفهمه العراق عبر ادراك صناع القرار فيه لحقيقة الاقتصاد الوطني وفلسفته ووظيفته ودوره ووسائل الارتقاء به .

ان النقطة المركزية في فهم صناع القرار في الدولة العراقية للاقتصاد الوطني تنطلق من محورية تنويع الاقتصاد العراقي لا سيما في مجال الانتاج باعتبارها تمثل اهم نقطة على الاطلاق في مشروع تنويع الاقتصاد , فمن المعروف ان الاقتصاد العراقي وهو يدخل منتصف العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين لا يزال يمثل معيارا سيئا للاقتصادات الريعية احادية الجانب التي تعتمد على انتاج مادة واحدة تقريبا وهي النفط وتصديرها للأسواق الدولية وتوظيف عائداتها في مجال الانفاق الحكومي العام دون المرور بعملية اقتصادية انتاجية حقيقة , حيث تمول عائدات النفط ما يقارب 95 % من الموازنة العامة , وتمثل ما يقارب من 60% من الناتج المحلي الاجمالي للدولة العراقية . وهذا يعني ان حجم الاقتصاد ونموه واستقراره وحياة الناس تعتمد على اسعار النفط حصرا فاذا ارتفت الاسعار يتوسع الاقتصاد ويستقر واذا انخفضت تقلص الاقتصاد وتدهور وانتج ازمة اقتصادية كبرى .

ولغاية عام 2024 الاقتصاد العراقي يعد اقتصاد متخلف وفقا للمعايير الاقتصادية العالمية يفتقر لطرق ادارة اقتصادية حديثة والياته مشوهه وقطاعاته الاساسية معطلة لا سيما قطاعي الزراعة والصناعة , ولا وجود للقيمة المضافة في الاقتصاد الا ما ندر حيث لا مكان للصناعات التحويلية الحديثة ولا للصناعات الغذائية ولا للصادرات الزراعية , فضلا عن تراجع الصناعات الاستخراجية نفسها المرتبطة بالنفط والغاز لا سيما في مجال صناعات التكرير والبتروكيمياويات او استخراج الغاز الحر او المصاحب , اضافة الى تخلف طرق الادارة المالية وضعف دور القطاع المصرفي وسلبيته في مواجهة الازمات المالية , وتوطن عوامل الفساد في كل القطاعات تقريبا , وتفشي عوامل الهدر والاستنزاف للموارد وضياع الفرص الاقتصادية .

ان مواجهةالمشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي لا سيما المتمثلة بفشل تنويع الانتاج لم تعد تمثل نوع من الجدل الاقتصادي ولا تسمح بمزيد من المزايدات السياسية انطلاقا من كونها باتت تمثل تهديدات حقيقية للأمن الوطني ولا يوجد المزيد من الوقت امام العراق لمواجهتها ,الجهد الحقيقي يجب ان يبدا الان وبسرعة وبجهود مضاعفة .

ومن بين اهم الاجراءات التي يمكن ان تتخذها الادارات والمؤسسات ذات الصلة على سبيل المثال لا الحصر هي الاتي :

1 – تكثيف جهود الحكومة لجذب الاستثمار الاجنبي عبر توفير المعايير التشريعية والسياسية والامنية ومعايير الشفافية وتسهيل الاجراءات الادارية وتحسين البنى التحتية , حيث يسهم الاستثمار الاجنبي بتنويع الاقتصاد العراقي عبر استحداث صناعات وخدمات جديدة وعبر الاشتراك مع القطاع الخاص العراقي .

2 – التركيز على المشاريع المتوسطة والصغيرة التي لا تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة من الدولة وبنفس الوقت لها القدرة على استيعاب اعداد كبيرة من الايدي العاملة فضلا عن مراعاة انسجام هذه المشاريع من متطلبات السوق والميزات النسبية التي يتمتع بها العراق .

3 – تنظيم سوق العمل بشكل يضمن خلق بيئة عمل قانونية جاذبة وفسح المجال امام المنافسة المنصفة للعمالة الوطنية سواء في القطاعات الاستراتيجية او في مجال القطاعات الثانوية وقطاعات الخدمات

4- التركيز على القطاعات القائدة المساندة لقطاع الطاقة ومن اهمها قطاع النقل (ميناء الفاو , طريق التنمية , المطارات , القطارات , الطرق البرية) وكذلك قطاع السياحة (الدينية , الاثرية , الطبيعية) والخدمات وفي مقدمتها القطاع المصرفي حيث يمكن ان تقدم هذه القطاعات دفعة كبير لمهمة تنويع الاقتصاد الوطني وتضمن نسبة كبيرة من العملة الاحتياطية , وتشغيل الايدي العاملة وادخال تقنيات حديثة في الاقتصاد .

5 – اعادة النظر بكل الخطط والاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بقطاعات الصناعة والزراعة والتجارة حيث اثبتت التجارب ان العراق يعد اليوم من اكثر دول المنطقة تخلفا في مشاريع ومبادرات الارتقاء بهذه القطاعات الاساسية , واعتماد برامج حوافز ودعم وحماية تنازلية وموسمية لتشجيع المنتجات الوطنية بشروط مرنة وذكية .

6 – ادخال انظمة الذكاء الاصطناعي بكل تفاصيل الاقتصاد العراقي وتعميم التكنولوجيا الحديثة تدريجيا في الانتاج واشراك الجامعات ومراكز التفكير والابحاث في صلب العملية التنموية والاعتماد على خدماتها الاستشارية والبحثية .

7 – القطاع الخاص شريك لا غنى عنه للدولة في كل هذه المشاريع ويجب ترقية وتطوير هذه الشراكة وفقا لبرامج جديدة .

8 – اعادة النظر ببعض الاتفاقيات مع دول العالم المتعلقة بتنظيم شؤون التجارة والتعاون الاقتصادي وارساء بنود جديدة تتعلق بالتزام الشركاء الاقتصاديين باستيراد منتجات عراقية بطرق تشجيعيةللعراق على تعاونه مع تلك الدول في الانشطة التجارية , ويمكن تطبيق هذه الالية مع كل من تركيا وايران والسعودية والصين والهند .

9 – الاهتمام بقطاع التعدين باعتباره يمثل فرصة اقتصادية صافية في ظل ميل عالمي جارف نحو استثمار المعادن المميزة والنادرة التي باتت تدخل في صلب العملية الانتاجية للتقنيات المتطورة جدا بما فيها الرقائق الالكترونية وهياكل الطائرات الحربية الخفيفة من الجيلين الخامس والسادس فضلا عن باقي منتجات الذكاء الاصطناعي .

10 – وضع خطط لا تقبل التأجيل للتعامل البناء مع ازمات انخفاض اسعار النفط وايجاد بدائل فورية للدخل التعويضي ولو بنسب محدودة من قبل زيادة تصدير المنتجات الاولية (بعض المنتجات الزراعية كالتمور والبطاطا والحبوب والجلود ومواد انشائية ومنها الحجر الكبريت والاسفلت والاسمنت وغيرها) والسلع ذات المحتوى التصنيعي المنخفض مثل بعض الصناعات الغذائية والمثلجات والجلود المصنعة والزيوت ... الخ فضلا عن اجراء مراجعة في مجال الانفاق العام والتقشف في بعض ابواب الموازنة والسيطرة على التسرب النقدي الخارجي وضبط المنافذ الحدودية

وبالتوازي مع هذه الجهود يجب ان تلتفت الدولة العراقية الى اهم قطاع من قطاعاتها الاقتصادية الا وهو قطاع الطاقة ووضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بالارتقاء بهذا القطاع وتأمينه في ضل عالم بات ليس له هم اكثر من امن الطاقة .

فعلى الرغم من امتلاك العراق لموارد هائلة من الطاقة وفي مقدمتها النفط والغاز (حيث يمتلك العراق خامس اكبر احتياطي عاملي : 152 مليار برميل , والمركز الثاني عشر عالميا في مجال الغاز 4 ترليون متر مكعب قابلة للزيادة بشكل مؤكد) غير ان شرط بناء قطاع طاقة متكامل وحديث لا زالت بعيدة عن التحقق , فالعراق يعاني من مشاكل في القدرة على انتاج الطاقة بشكل مستقل عن مساهمة الشركات العالمية , كما انه لا يمتلك القدرة على انتاج الغاز الطبيعي سواء المصاحب او المستقل بشكل انعكس سلبا على قطاع الكهرباء واجبر العراق على استيراد غاز ومنتجات طاقة اخرى من الخارج بما لا يقل عن 4 مليارات دولار سنويا , ولم ينجح العراق بعد في تأسيس قطاع بتروكيمياوياتوقطاع تكرير حقيقي يمتلك القدرة على الانتاج والتصدير باعتباره قطاع مهم ساند للصناعات النفطية , فضلا عن تخلف العراق في مجال الاستثمار في تنمية الطاقة المستدامة والنظيفة والتي يتجه العالم لإحلالها تدريجيا محل الطاقة الاحفورية التقليدية كنوع من مساعي المجتمع الدولي لتلافي التدهور البيئي والمناخي .

فالتغير المناخي يتسبب في مشاكل بيئية خطيرة وواسعة النطاق ويؤثر على حياة مليارات الأشخاص حول العالم، والعالم يواجه مخاطر مناخية لا يمكن تجنبها خلال العقدين القادمين بسهولة بعد بلوغ المتوسط السنوي لانبعاثات الغازات الدفيئة العالمية أعلى مستوياتها في تاريخ البشرية , ان تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أوصى بإن يخفّض العالم بشكل سريع العرض والطلب المتعلق بالوقود الاحفوري من الان وحتى سنة 2050 على النحو التالي: بنسبة 95% للفحم و60% للنفط و45% للغاز الطبيعي .

فكيف اذا يمكن للعراق التعامل مع هكذا مشهد احتمالي فيما لو اجبر العالم الدول المستهلة على تغيير هيكل استهلاكها للطاقة ؟ لمن سيبيع العراق نفطة وكيف سيمول ميزانيته ؟ وكيف سيتمكن من دفع رواتب موظفيه , وكيف يمكن للحكومة من تأمين نفقاتها العامة لا سيما الدفاعية منها ؟ وماذا لو تأثرت اسعار النفط سلبا باي ازمة دولية او مخاطر جيوسياسية , او تقلبات في النمو العالمي وانتجت لنا اسعار متدنية جدا كيف يمكن لنا كدولة ان نتعامل مع هكذا افتراض ومشهد مستقبلي ؟

في الواقع وبدون اخفاء للحقيقة نحن بعيدين جدا عن امن الطاقة , نحن منكشفون كدولة تماما امام التقلبات المثيرة في مجال الطاقة بشكل عام ومنها تقلبات الاسعار (ازمات متكررة ومنها الازمة الحالية في مجال انخفاض وتقلب الاسعار) والابتكارات الجديدة والقوانين المستحدثة , ليس لدينا خطط حقيقية في مجال امن الانتاج ولا امن الصادرات النفطية واسواقها ولا في مجال امن الاستثمارات , ولم نضع خطط حقيقية لتنويع مصادر الطاقة سواء التقليدية او النظيفة , ليس لدينا قطاع تكرير كاف ينسجم مع احتياجاتنا الداخلية ولا مع طموحاتنا لتصدير المنتجات المكررة (غالية الثمن) , استثماراتنا في مجال الطاقة النظيفة والمستدامة ضعيفة جدا وتكاد تكون منعدمة , ابحاثنا في مجال الطاقة متواضعة جدا ولا ترتقي ابدا لما يدور في العالم بهذا الخصوص , لا نمتلك من ابحاث الطاقة عشر ما تمتلكه المملكة العربية السعودية على سبيل المثال , ولا نمتلك شركات طاقة تشبه او تحاول ان تحاكي شركات الطاقة الاماراتية (مصدر , ادنوك , شركة ابو ظبي لخدمات الطاقة حيث امتدت هيمنة هذه الشركات حتى على اسواق الطاقة الاوربية) اين هي جهودنا واستثماراتنا في مجال تطوير الهدروجين الاخضر باعتباره مصدر واعد ونظيف للطاقة المتجددة ؟ ... الخ

كيف يمكن للدولة العراقية ان تستمر على هذا النحو من اللامبالاة في التعامل مع اخطر ملفين يواجهان مستقبل الدولة ومصالح شعبها وهما تنويع الاقتصاد وتنويع الطاقة ؟؟ لم يكن لي قصب السبق في طرح هذه الاشكالية فهناك المئات قبلي تكلموا بهذا المجال دون ان نشهد اجراءات حقيقية من قبل المؤسسات ومراكز القرار المعنية بهذا الشأن , علما ان الموضوع يعد من مهددات الامن الوطني العراقي بشكل مباشر . وحسبنا اننا نضيف صوت اخر ونداء جديد للدولة ممثلة بصناع قراراتها للمبادرة وعدم اضاعة الوقت للالتفات لهذه المشكلة والتعامل معها بجدية قبل تفاقمها بشكل اكبر , ان العالم يمضي وبسرعة نحو تغيرات جذرية في مجال هيكل الاقتصاد وهيكل الطاقة : تغيرات في مجال الانتاج والاستهلاك والتكنولوجيا والقوانين المنظمة يحكمها منطق يختلف تماما عن ما نعرفه اليوم , ولا مكان لمن يتخلف عن التكيف مع هذه التحولات بل سيكون مكانه في اخر مركبة على الارجح ان لم ينتبه في الوقت المناسب ويصحح اخطاءه .

ان جرس الانذار الذي اقرعه كوني باحث عراقي ومدير لمركز دراسات ومؤسسة تفكير والجرس الذي يقرعه مركزنا بشكل عام يدور حول الخطورة القصوى لاستمرار الاعتماد على النفط كمصدر وحيد او حتى كونه مصدر اساس لتمويل الموازنة في ظل تحول اقتصادي عالمي غير مسبوق يمنح الافضلية والقوة لمن يمتلك وسائل الذكاء الاقتصادي والصناعي وليس الذي يمتلك الخامات ففي الوقت الذي يمكن ان تشهد اسعار منتجات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا صعودا هائلا فأن منتجات الطاقة الخام غالبا ما تتجه نحو الهبوط والتذبذب مما يضعنا كدولة امام مفارقة كبرى وهي : بينما تنطلق الدول من حولنا نحو المستقبل بسرعة قصوى لا نزال نحن نتلفت حولنا دون ان نبادر, والمعروف ان الملتفت لا يصل .

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،2006-11-18 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة